



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (73) لسنة (2014 م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 30 رجب 1435 هجرية، الموافق 29/5/2014 ميلادية، برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي وبحضور كل من:-

- | | |
|--|---------------------|
| 1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني | عضو مجلس الإدارة |
| 2. الأستاذ / أمين معروف الجند | " " " " |
| 3. الأستاذ / نجيب محمد بكير | " " " " |
| 4. القاضي / عبد الرزاق سعيد حزام الأكلبي | " " " " |
| 5. المهندس / عبد الحميد أحمد المتوكل | " " " " |
| 6. الدكتور / محمد أحمد علي ثابت | " " " " |
| وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري | سكرتير مجلس الإدارة |

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مجموعة السبل للمقاولات والتجارة العامة.

ضد

صندوق صيانة الطرق في المناقصة رقم RAMP#CW#02 الخاصة بصيانة روتينية لمجموعة 249 كم من شبكة الطرق في محافظة الحديدة المجموعة الثانية الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2014/4/24 م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد صندوق صيانة الطرق تضمنت الطعن في قرار الإرساء الخاص بالمناقصة المذكورة أعلاه كون العطاء المقدم منها مستوفياً لكافة الشروط بينما الشركة التي تم الإرساء عليها غير مستوفية تلك الشروط وطلبت إنصافها بحسب القانون.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (736) بتاريخ 2014/4/27 م تضمنت وقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأوليات المناقصة، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (459) بتاريخ 2014/5/5 م والتي تضمنت التالي:

1. تم إنزال إعلان المناقصة بتاريخ 3,2 سبتمبر 2013 م



Ref : الرقم :
Date: التاريخ :
Res.: المرفقات :

2. تقدم للمناقصة أربع شركات من بينها الشاكية
3. تم فتح المظاريف بتاريخ 2014/1/15م (مرفق التحليل)
4. تم عمل التحليل الفني والمالي للمناقصة استنادا الى نماذج التحليل المعمول بها في البنك الدولي وقد كانت نتائج التحليل كالتالي:
 - العطاء الأقل سعرا والمقدم من شركة البحر الأحمر هو العطاء الفائز كونه حقق متطلبات التحليل الفني كما هو موضح في التحليل
 - رفعت لجنة التحليل تقريرها وتمت الموافقة عليه من قبل البنك الدولي (الجهة المانحة) حيث أن المشروع منحة مقدمة من البنك الدولي ولا تتحمل الحكومة أي حصة من التمويل
 - تم عمل محضر لجان البت وتم ارسال رسالتنا الى صاحب العطاء المؤهل وكذا تم اعلام بقية المتنافسين بأنه تم استبعادهم
 - بناء على ما سبق يتضح أن الشكوى المقدمة شكوى كيدية الغرض منها عرقلة سير المشروع.
- ثالثا:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، وبعد الجلوس مع الطرفين، رفع تقريره الى مجلس ادارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:
 - أ. **بالنسبة للشكوى:**
 - تم تقديم الشكوى الى الهيئة خلال الفترة القانونية
 - قامت الشاكية برفع الشكوى الى الممول في نفس الوقت الذي رفعت فيه الشكوى الى الهيئة
 - قامت الشاكية برفع الشكوى الى وزير الأشغال العامة والطرق بتاريخ 2014/5/13م والذي حولها بدوره الى لجنة القائمة السوداء لفحص المرفقات واعداد تقرير.
 - ب. **بالنسبة للجهة:**
 - 1- من خلال مراجعة أهم معايير التأهيل بحسب وثائق المناقصة وعمل مقارنة بين الشاكية والشركة الموصى بالإرساء عليها لوحظ التالي:
 - البند 2.3.1: يلاحظ في هذا البند استجابة الشاكية في توفير ميزانيات سنوية معتمدة من قبل محاسب قانوني وعدم استجابة الشركة الموصى بالإرساء عليها من حيث عدم توفير ميزانيات معتمدة جميع الجداول الخاصة بها من محاسب قانوني وتجاهل الجهة لطلب استيفائها.
 - البند 2.3.2: اعتمدت الجهة في تأهيل الشركة الموصى بالإرساء عليها على الميزانيات السنوية المقدمة من الشركة مع أنها غير معتمدة من محاسب قانوني لشروط التأهيل وتم أخذ موافقة الممول استنادا عليها.



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

- البند 2.3.3: خالفت الجهة لأحد أهم معايير التأهيل المتمثل بحجم السيولة المتوفرة لدى الشركة الموصى بالإرساء عليها حيث لم تستجب الشركة الموصى بالإرساء عليها لهذا الشرط ومع ذلك قامت الجهة بالرفع الى الجهة الممولة بأن الشركة الموصى بالإرساء عليها تمتلك مصادر مالية وتسهيلات ائتمانية لدى البنك الدولي بموجب مذكرة دعم صادرة من البنك بتاريخ 2014/1/12م ورقم 2014/3 بالرغم من أن المذكرة لم توضح كم هي المبالغ المستنفذة من هذه التسهيلات وكم هي المبالغ المتوفرة التي يمكن استخدامها في تنفيذ المشروع موضوع الشكوى.

- البند 2.4.2: خالفت الجهة لهذا الشرط حيث قامت بالإرساء على شركة البحر الأحمر مع أنها لا تمتلك سوى مشروع واحد يتجاوز قيمته 1,200,000,000 ريال وهو مشروع سفلتة وتوسعة مدخل جيزان بينما المشروع الثاني الذي اعتمده الجهة لتأهيل شركة البحر الأحمر للفوز بالمنافسة وأخذت الجهة بموجبه موافقة البنك الدولي لتوقيع العقد مع الشركة فقد اتضح وجود بيانات مغلوطة في بيانات التأهيل حيث ذكرت شركة البحر الأحمر في بياناتها أن قيمة المشروع 959,452,279 ريال واتضح أخيراً أن قيمة الأعمال الفعلية للأعمال المنجزة في المشروع 92,705,195 ريال وذلك بحسب المستخلص الختامي للمشروع.

2- من خلال مراجعة بعض الوثائق التي أرفقتها الشركة الموصى بالإرساء عليها لإثبات أهليتها للفوز بالمنافسة تم ملاحظة التالي:

• أرفقت الشركة الموصى بالإرساء عليها ضمن الخبرات الخاصة أنها نفذت عقد بمبلغ 959,452,279 ريال يمني وبما يعادل 4,452,214.752 دولار أمريكي (بحسب ما جاء ضمن الخبرات الخاصة للشركة) وذلك لإصلاح وتجديد شارع 26 سبتمبر وشارع الكورنيش بخلاف الحقيقة حيث وبعد مراجعة العقد الخاص بالمشروع المذكور وجد أن قيمة العقد الأصلية 95,945,279 ريال يمني ما يعادل 446,257 دولار أمريكي كما أن قيمة المشروع الفعلية بحسب المستخلص الختامي 92,705,195 ريال يمني بفارق 866,747,084 ريال يمني

• أرفقت الشركة الموصى بالإرساء عليها ضمن الخبرات الخاصة أنها نفذت عقد بمبلغ 658,876,814 ريال يمني وبما يعادل 3,071,686 دولار أمريكي (بحسب ما جاء ضمن الخبرات الخاصة للشركة) وذلك لصيانة وتقوية طريق تعز - الراهدة - كرش الا أنه وبعد مراجعة المستخلص الختامي للأعمال المنفذة بالمشروع المذكور وجد أن قيمة المشروع الفعلية 656,676,814 ريال يمني بفارق 2,200,000 ريال



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

• أرفقت الشركة الموصى بالإرساء عليها ضمن الخبرات الخاصة انها نفذت عقد بمبلغ 102,123,056 ريال يمني وبما يعادل 476,098.16 دولار أمريكي (بحسب ما جاء ضمن الخبرات الخاصة للشركة) وذلك لسفلة وتحسين امتداد شارع صدام وحتى جولة التسعين الا أنه و بعد مراجعة المستخلص الختامي للأعمال المنفذة بالمشروع المذكور وجد أن قيمة المشروع الفعلية 81,457,546 ريال يمني بفارق 20,665,510 ريال يمني

• أرفقت الشركة الموصى بالإرساء عليها ضمن الخبرات الخاصة انها نفذت عقد بمبلغ 581,642,953 ريال يمني وبما يعادل 2,711,622.16 دولار أمريكي (بحسب ما جاء ضمن الخبرات الخاصة للشركة) وذلك لصيانة وترميم بعض شوارع المدينة بتاريخ 2012/11/1م الا انه و بعد مراجعة الوثائق المؤيدة لخبرات المقاول اتضح أن المقاول لم يرفق أي شهادة انجاز تثبت انه قد نفذ أي أعمال في هذا المشروع.

وقد نصت المادة (426 - ز. 1) من اللائحة التنفيذية أنه يمنع أي صاحب عطاء من المشاركة الفعلية في أي مناقصة أو مزيدة وفقا للفترات الزمنية المحددة في لائحة القائمة السوداء إذا ثبت عليه أنه قدم معلومات خاطئة ضمن وثائق العطاء عن الأعمال السابقة والخبرة.

3- تم أخذ موافقة الممول بناء على المعلومات المقدمة من الشركة الموصى بالإرساء عليها.

4- خالفت الجهة المادة 67 من اللائحة التنفيذية والتي تنص على أنه يحظر على أعضاء لجان المناقصات المختصة المشاركة ضمن أعمال لجان إعداد وثائق المناقصات أو لجان التحليل والتقييم أو لجان الفحص والاستلام حيث قامت الجهة بإشراك ثلاثة أعضاء رئيسيين في لجنة المناقصات بتنفيذ أعمال التحليل والتقييم الفني وهم:

- مدير عام وحدة تنفيذ المشروع
- مدير إدارة المشتريات
- المدير المالي للمشروع

وابعا: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره وحيث ان المشروع محل المناقصة موضوع الشكوى ممول من قبل هيئة التنمية الدولية ، وكون الممول قد وافق على الإجراءات التي تمت خلال السير بالمناقصة، وبما ان عطاء الشاكية اعلي سعرا من عطاء الشركة التي تم الارساء عليها واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمادتين (417 ،



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

419 من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

- 1- رفض الشكوى المقدمة من السبل للمقاولات والتجارة العامة ضد صندوق صيانة الطرق.
- 2- توجيه الجهة باستكمال الإجراءات طبقا لشروط الممول.
- 3- الزام وزير الأشغال بتشكيل وحدة اشرافية على المشاريع الممولة خارجيا.
- 4- تنبيه الجهة الى الأخطاء التي ارتكبت أثناء السير في اجراءات المناقصة والعمل على تلافيها مستقبلا.
- 5- تكليف المكتب الفني بالهيئة بأعداد دراسة حول التعامل مع المناقصات الممولة من القروض أو المنح الخارجية.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 30 رجب 1435 هجرية، الموافق 2014/5/29 ميلادية.

القاضي / عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

المهندس / عبدالحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

الدكتور / محمد أحمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

الأستاذ / أمين معروف العنبر
عضو الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

الأستاذ / نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

المهندس / عبد الملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا للرقابة على
المناقصات والمزايدات

